



وزارة التربية والتعليم العالي
الهيئة الوطنية للتعليم للجميع

التعليم للجميع

الجزء الأول

الواقع والتحديات

التقرير الموجز

2004

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
الهيئة الوطنية للتعليم للجميع
للمراسلات والاتصال
ص.ب - 576
رام الله - فلسطين
هاتف - 2983254
فاكس - 2983299
صفحة الكترونية - www.moehe.gov.ps
بريد الكتروني - basrimoe@palnet.com

Design:
Belal Tamimi

تقديم

التزمت فلسطين دوماً بمبادئ وأطر التطوير الدولي، وسعت إلى أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية والإقليمية الهادفة في مجالات تنموية مختلفة، ويأتي الجهد الدولي في مجال توفير التعليم للجميع، إطاراً آخر من أطر العمل الدولي الدؤوب لحل إشكالات معقدة، والاستجابة لتحديات قائمة في مجال تأمين حق جميع الأطفال في التعليم، من خلال تحقيق أهداف ومبادئ المؤتمر الكوني الذي عقد في (دكار) عاصمة السنغال عام 2000.

يأخذ موضوع التعليم للجميع مضامين إضافية في فلسطين، نظراً لما تم إنجازه من مستويات متقدمة من الالتحاق في التعليم، وتكافؤ في توفير فرص التعليم لكلا الجنسين، واهتمام حكومي وأهلي، للمضي قدماً في تقديم كل ما هو نوعي، استجابةً لاحتياجات الأطفال واليافعين. إلا أن ذلك كله يصطدم في عقبات متواصلة يضعها الاحتلال الإسرائيلي، ويستهدف من خلالها المس في البنى الأساسية للنظام التربوي في فلسطين، مما يحرم الأطفال الفلسطينيين من أبسط الحقوق، التي تضمنها لهم المواثيق والاتفاقات الدولية.

لقد استوجب التخطيط لتحقيق المبادئ والأهداف الخاصة بالتعليم للجميع، تكثيف العمل المشترك، وتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، لذلك فقد حرصت وزارة التربية والتعليم العالي على تشكيل هيئة وطنية للتعليم للجميع، تضم في عضويتها ممثلين عن كافة القطاعات الرسمية والأهلية، لإنجاز الخطة الوطنية للتعليم للجميع بروح الشراكة والعمل المشترك، وفي إطار من المشاركة بالفعاليات ذات العلاقة على المستوى الدولي والمستوى العربي. وقد عملت هذه الهيئة لمدة سنتين، على توفير تشخيص واقع التعليم الفلسطيني، وإشراك كافة الجهات ذات العلاقة - حكومية وأهلية - بغية الوصول إلى حصر للإنجازات والتحديات في كافة المجالات.

ويأتي تقديم الخطة الوطنية الفلسطينية للتعليم للجميع، بكل ما تحتويه من تشخيص للواقع، وتحديد للتحديات، وتطوير لأطر العمل المستقبلي، في مجالات أساسية هي: الطفولة المبكرة، والتعليم النظامي، والتعليم المجتمعي (غير النظامي) نتاجاً هاماً يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لتوفير تعليم نوعي لجميع أطفال فلسطين.

د. نعيم أبو الحمص

وزير التربية والتعليم العالي

رئيس الهيئة الوطنية للتعليم للجميع



التعليم للجميع الواقف والتحديات



التقرير الموجز



التعليم للجميع الواقع والتحديات

تقديم

شاركت فلسطين، كغيرها من دول العالم، في تقييم عام 2000 وذلك من أجل تقييم ما تم عمله منذ مؤتمر (جومتيان) عام 1990. تضمّن هذا التقييم الإنجاز الذي تحقّق في مجال التعليم للجميع وفقاً لمجموعة من المؤشرات المعتمدة دولياً، انعقد المنتدى الدولي للتعليم للجميع في (دكار) في السنغال عام 2000 حيث شاركت فلسطين في هذا الاجتماع، وقد أقرّ المنتدى ستة أهداف، لتقوم الدول بتحقيقها حتى عام 2015 وذلك من خلال إعداد خطط وطنية للتعليم للجميع، وهذه الأهداف هي:

الهدف الأول: توسيع وتحسين العناية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً.

الهدف الثاني: العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

الهدف الثالث: ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو الأمية وتعليم الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف الخامس: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع في تعليم أساسي جيد.

الهدف السادس: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

إن إعداد خطة للتعليم للجميع، يجب ألا يكون منفصلاً عن الخطط الموجودة؛ ولذلك بدأ إعداد خطة التعليم للجميع بالاستناد إلى خطة وزارة التربية والتعليم الخمسية 2000 - 2004 وإلى خطة التنمية الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية الوضع الفلسطيني وذلك في ظل انتفاضة الأقصى التي بدأت في نهاية شهر أيلول عام 2000؛ حيث بدأ العمل باتجاه إعداد خطة تلبي الحاجات الأساسية للفئات المستهدفة وكذلك الحاجات الطارئة وتكون مرتبطة بالخطة الخمسية وبخطة التنمية وتحقق أهداف دكار وتكون ملائمة لفلسطين.

بدأ الاستعداد للعمل في هذه الخطة فعلياً في بداية العام 2002، وذلك من خلال تشكيل (الهيئة الوطنية للتعليم للجميع) وهي هيئة تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ليبدأ العمل فعلياً بإعداد الخطة التي من المهم أن تتمتع بصفة المصادقية وأن تكون مناسبة وصالحة للتطبيق؛ وهذا هو الهدف من تشكيل الهيئة لكي لا يتم النظر إلى هذه الخطة من جانب واحد وحتى لا تركز فقط على الجانب التربوي وتتجاهل الجوانب الأخرى.

من أجل إعداد خطة التعليم للجميع فقد تم تشكيل (الهيئة الوطنية للتعليم للجميع) في الضفة الغربية وبشكل مواز تم تشكيل لجنة للتعليم للجميع في قطاع غزة، وهاتان اللجنتان متوازيتان ومتكاملتان في عملهما. وتتكون هذه الهيئة من ممثلي وزارات: التربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والصحة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن مؤسسات خاصة وأهلية ودولية تعنى بشؤون الطفولة ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر.

الفئات المستهدفة:

اشتمل هذا العمل على خمس فئات مستهدفة تم تشخيصها بشكل كامل في المرحلة الأولى (مرحلة التشخيص)، أما في المرحلة الثانية فقد تم عرض لأهم التحديات فيها وفي المرحلة الثالثة تم دمج هذه المراحل في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الطفولة المبكرة، التعليم النظامي، ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر، أما بالنسبة لظاهرة التسرب فقد تم دمج برامج المتسربين في النظام التعليمي مع التعليم النظامي أو دمج برامج إعادة تأهيل المتسربين مهنيًا أو برامج لمحو أميتهم مع محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر.

1- مرحلة الطفولة المبكرة: وتتضمن هذه الفئة الأطفال منذ الولادة وحتى عمر 5 سنوات وبشكل خاص الأطفال الذين هم في عمر يؤهلهم للالتحاق بالحضانات ورياض الأطفال.

2- مرحلة التعليم النظامي: وتتضمن هذه المرحلة الأطفال من عمر 5 - 17 سنة الذين هم في عمر يؤهلهم للالتحاق بجميع مراحل التعليم الأساسي (5 - 15) سنة والثانوي بفروعه المختلفة (16 - 17) سنة، مع التركيز بشكل خاص على التعليم الأساسي. كما تم الاهتمام بالأطفال المتسربين من المدارس (التعليم النظامي) والتعرف إلى أهم الأسباب التي أدت إلى تسربهم من المدارس.

3. محو الأمية وتعليم الكبار: وتتضمن هذه المرحلة جميع السكان في الفئة العمرية 18 سنة فأكثر والمتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار أو المؤهلين للالتحاق بهذا النوع من التعليم.
4. التعليم المستمر: وتتضمن هذه المرحلة جميع السكان لفئات عمرية مختلفة سواء كانوا ملتحقين بالتعليم النظامي أو تسربوا من المدارس والتحقوا ببرامج تؤهلهم مهنيًا أو تسربوا من المدارس ولكنهم لم يلتحقوا بهذا النوع من التعليم.

نتائج تشخيص:

1- الطفولة المبكرة:

تم في هذه المرحلة استعراض الواقع الحالي للطفولة المبكرة: التربوي، الاجتماعي، الصحي ... فقد تم استعراض المضمون التربوي لهذه المرحلة وما يتضمنه من وصف لمراحل التعليم والجهات المشرفة على هذه المرحلة ومن ثم وصف للتركيب العمري والنوعي للفئات العمرية من السكان والمؤهلة للالتحاق بهذه المرحلة للجنسين ولسنوات مختلفة، تلاها عرض لأهم المؤشرات التربوية: طلبية، شعب، رياض أطفال المربيات والعاملون في رياض الأطفال ومعدلات الالتحاق الإجمالية والصافية ونسبة المشتركين ببرامج تنمية الطفولة المبكرة من مجموع المتحقين بالصف الأول الأساسي. تم عرض هذه المؤشرات على شكل سلاسل زمنية من عام 1999/2000-2003/2004 لعظم المؤشرات مع التركيز على المقارنة بين الذكور والإناث، وكذلك كان هناك عرض لأهم المؤشرات الصحية والاجتماعية والتركيز على الفئات المحرومة.

1-1 المضمون التربوي لمرحلة الطفولة المبكرة:

لا يدرج التعليم قبل المدرسي في فلسطين ضمن السلم التعليمي، ويقوم على تسييره القطاع الخاص والجمعيات النسائية والخيرية، في حين يقتصر دور المؤسسات الرسمية كوزارة التربية والتعليم العالي على الإشراف الفني والقانوني، وقد تحدد سن الالتحاق برياض الأطفال لمن هم في عمر يتراوح ما بين سن ثلاث سنوات وثمانية أشهر إلى خمس سنوات وثمانية أشهر بعدها يلتحقون بالتعليم الأساسي في الصف الأول. وما دون هذه السن يلتحق الأطفال بدور الحضانات.

ولا يعدّ الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في فلسطين شرطاً للالتحاق بالمرحلة الأساسية. وتواجه وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية مشكلات كثيرة في سعيها لتوسيع دورها في تنمية رياض الأطفال والنهوض بها، ومن هذه المشكلات قلة التمويل، وغياب التشريعات واللوائح المناسبة. وبرغم ذلك تحاول الوزارة توسيع

دورها في مجال رياض الأطفال بجهود ذاتية وبالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية. ومن الملاحظ أن هناك تحديات متعددة تواجه هذا النوع من التعليم، من أهمها:

- * افتقار هذه المؤسسات إلى برامج منهجية وموجهة توحد جميع رياض الأطفال .
- * غياب الأهداف المرتبطة ببناء قدرات الطفل والخاصة باستيعاب المهارات الحياتية وتنميتها مثل: مهارة التكيف مع معايير وقيم المجتمع، ومهارة الاندماج في الوسط الاجتماعي والثقافي الذي يعيشه الطفل.
- * عدم توفر برامج محدّدة تهدف إلى تنمية القدرات العقلية والمهارات المعرفية واستخدام التقنيات الحديثة.
- * عدم توفر برامج شاملة لتدريب وتأهيل المربيات، خصوصا في التعامل مع ظروف المرحلة، التي تزداد فيها أعمال القتل والتدمير التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

من أهم النتائج التي ظهرت في هذه المرحلة أن معدلات الالتحاق الإجمالية في رياض الأطفال للعام 2004/2003 هو 29.0% للسكان في عمر 4-5 سنوات، مع أنها كانت قد وصلت إلى 30.1% في العام 2002/2001 ثم انخفضت إلى 26.7% في العام 2002/2003، وكذلك الحال بالنسبة لعدد رياض الأطفال، كما لوحظ أيضا أن نسبة الملتحقين بالصف الأول الأساسي والذين التحقوا ببرامج تنمية الطفولة المبكرة 58.3% فقط في العام 2002/2001 وانخفضت إلى 56.8% في العام 2003/2002 ثم ارتفعت إلى 67.1% في العام 2004/2003.

أما أهم النتائج التي ظهرت في هذه المرحلة فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

البيان	2001/2002	2002/2003	2003/2004
عدد رياض الأطفال	806	758	847
عدد الشعب	2692	2432	2761
عدد المربيات	2572	2310	2668
عدد الذكور في رياض الأطفال	34958	32264	36578
عدد الإناث في رياض الأطفال	31598	29609	33595
مجموع الطلبة	66506	61874	70170
معدل الالتحاق الإجمالي للذكور	31.1%	27.4%	29.8%
معدل الالتحاق الإجمالي للإناث	29.1%	26.0%	28.3%
معدل الالتحاق الإجمالي للجنسين	30.1%	26.7%	29.0%
معدل الالتحاق الصافي للذكور	26.6%	23.0%	22.7%
معدل الالتحاق الصافي للإناث	24.4%	21.4%	21.4%
معدل الالتحاق الصافي للجنسين	25.5%	22.2%	22.1%
نسبة المشاركين الذكور في برامج الطفولة المبكرة	59.9%	57.5%	67.7%
نسبة المشاركين الإناث في برامج الطفولة المبكرة	56.6%	56.0%	66.4%
نسبة المشاركين للجنسين في برامج الطفولة المبكرة	58.3%	56.8%	67.1%

التقرير الموجز

أما بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة، فيلتحقون بدور الحضانة وتشرف دائرة الطفولة المبكرة في وزارة الشؤون الاجتماعية على دور الحضانة وتقوم بتسجيلها وترخيصها ووضع الشروط الصحية والبيئية والسلامة العامة الواجب توفرها لمنح الترخيص، كما تقدم لها وزارة التربية التسهيلات من حيث التدريب والتأهيل للعاملين في هذا القطاع. بالرغم من ذلك فإن دور الحضانة تستقطب جزءاً ضئيلاً من الأطفال أقل من 1% من حجم الأطفال في سن القبول (0 - أقل من 4 سنوات) لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية. بلغ مجموع دور الحضانة المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية في العام (2002/2001) 138 دار حضانة منها 102 دار حضانة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) و 36 في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وارتفعت ليصل عددها إلى 181 دار حضانة في العام 2004/2003. تضم دور الحضانة 2978 طفلاً من بينهم 1546 ذكور و 1432 إناث.

1-2. المؤشرات الصحية للطفولة المبكرة:

يعتبر معدل وفيات الأطفال من أهم المؤشرات الصحية للطفولة حيث تشير الإحصاءات إلى وجود انخفاض كبير في معدل وفيات الرضع الكلي، في عام 1998 بلغ معدل وفيات الرضع في قطاع غزة ضعف المعدل السائد في الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الضفة الغربية إلى لكل عشرة الآف طفل 12 بينما انخفض في قطاع غزة إلى 27.7 لكل عشرة الآف طفل فقط، وبناء عليه بلغ إجمالي معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 17.7 بدلاً من 36 لكل عشرة الآف طفل في السنوات السابقة. أما في العام 2002 فقد ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 20.5 لكل الف طفل، وكذلك ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 22.33 لكل عشرة الاف طفل. هناك ثلاثة أسباب رئيسية شكلت الأساس في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العام 2002 وهي: الخداج، التهاب الرئتين، التشوهات الخلقية، أما أهم أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة فكانت: التشوهات الخلقية، التهاب الرئتين، الأمراض المعدية.

كما تعتبر الأراضي الفلسطينية من المناطق المتقدمة في معدلات تغطية المطاعيم والتي تعتبر من الضرورات الملحة للتغلب على الأمراض الفتاكة وحماية الطفل من الإصابة بها، حيث تشترك وزارة الصحة مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومع وكالة غوث اللاجئين في تنفيذ برامج التطعيم حسب التوقيت الزمني المحدد وجدول المطاعيم. وتتضمن الجداول مطاعيم ضد شلل الأطفال و ضد الدرن واليرقان في الشهر الأول من عمر الطفل، والجرعة الثانية لنفس الأمراض في الشهر الثاني.. وهكذا.

من جهة أخرى فقد تبين من نتائج تعداد السكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أواخر عام 1997 أن هناك 155467 طفلاً معاقاً في الأراضي الفلسطينية في سن دون 18 سنة، ويعانون من نوع واحد أو أكثر من الإعاقات على نحو مزمن. وهذا يعني

وجود 1120 طفلاً معاقاً لكل 100 ألف طفل دون سن 18 سنة ممن يعانون من إعاقة واحدة أو إعاقات متعددة.

وفي مجال خدمات صحة الأم والطفل فإن غالبية الخدمات الصحية المقدمة في الضفة الغربية، تقدم في الأماكن التي يوجد فيها مراكز خدمات أمومة وطفولة وكذلك العيادات العامة، والتي بلغ عددها 152 عيادة عام 1996 ارتفع إلى 163 عيادة عام 1999 ثم ارتفع إلى 408 مراكز في العام 2002 منها 329 مركزاً في الضفة الغربية و 89 مركزاً في قطاع غزة. وقد أشارت دراسة مسح التغذية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء عام 2002 أن 36.4% من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحيّة لأطفالها، وان عدم المقدرة على دفع التكاليف شكل السبب الرئيسي وراء ذلك 76.5%، في حين أن 71.9% منهم لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحيّة بسبب الإغلاقات الإسرائيلية، فيما لم تتمكن 37.2% من الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول.

ومن جهة ثانية فقد بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 609 مراكز منها 508 مراكز في الضفة الغربية و 101 مركز في قطاع غزة. تشرف وزارة الصحة على 61.6% من هذه المراكز، فيما تشرف وكالة الغوث الدولية على 8.4%، وتشرف المنظمات غير الحكومية على 30.4%.

أما بالنسبة لفقر الدم لدى الأطفال فقد أشارت نتائج المسح الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة فقر الدم قد وصلت إلى 38% من مجموع الأطفال في عمر 6-59 شهراً، حيث وصلت النسبة إلى 35.5% في الضفة الغربية و 41.6% في قطاع غزة، أما نسبة فقر الدم لدى الأطفال في عمر 12-23 شهراً فقد وصلت إلى 53.4%.

3-1. المؤثرات الاجتماعية للطفل الفلسطيني:

أفادت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997 بأن حوالي 3.1% من الأطفال في سن دون 18 سنة يعيشون مع أحد الوالدين فقط وليس مع كليهما. وبلغت نسبة الذين يعيشون مع أمهاتهم 92.5% مقابل 7.5% يعيشون مع آبائهم فقط. كما شكلت الأسرة التي ترأسها إناث في المجتمع الفلسطيني حوالي 8% من الأسر الفلسطينية.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات الفقر لدى أطفال الأسر التي ترأسها إناث فاقت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يرأسها الذكور؛ ويعود السبب إلى قلة مساهمة الإناث في القوى العاملة، وتدني أجر المرأة العاملة مقارنة مع الرجل، وعدم ثبات وديمومة المساعدات الاجتماعية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة. وتؤثر

التقرير الموجز

الظروف المعيشية الصعبة للأطفال سلباً على صحة الطفل الجسدية والعقلية. وتشمل هذه الفئة الأطفال المنفصلين عن والديهم بسبب وضعهم في مؤسسات أو للاستشفاء أو عدم لهم شمل الأسرة أو المحرومين من البيئة الأسرية. والأطفال المعرضين للعنف بشتى أشكاله الجسدي والنفسي والجنسي، والأطفال المعاقين، والفقراء.

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على مؤسسات دور الأيتام البالغ عددها 25 مؤسسة في العام 2003/2002 من بينها 13 مؤسسة تستقبل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات، ويبلغ عددهم 145 طفلاً.

2. التعليم الأساسي:

2-1. المضمون التربوي للتعليم في مرحلة التعليم المدرسي:

يعتبر قطاع التعليم من أكبر قطاعات الخدمات التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي، حيث يبلغ عدد الأطفال الذين يجلسون على مقاعد الدراسة بمن فيهم رياض الأطفال ومدارس القدس الرسمية التي تشرف عليها وزارة المعارف والبلدية الإسرائيلية حوالي مليون طالب وطالبة ونسبتهم 30.3% من مجموع السكان في العام 2001. وتتحمل وزارة التربية والتعليم العالي مسؤولية إدارة وتمويل المدارس الحكومية وتشرف على المدارس التي يديرها القطاع الخاص. ومن الناحية الأخرى تشرف وكالة الغوث الدولية (الأونروا) على نسبة 12.9% من مجموع المدارس في حين تشرف الحكومة على 74.9% والقطاع الخاص على 12.2% في العام الدراسي 2004/2003.

ويقسم التعليم المدرسي (التعليم العام) إلى قسمين هما:

1. -مرحلة التعليم الأساسي (الإلزامي): وتشمل الصفوف (1-10) وتقسم هذه المرحلة إلى قسمين الأول: المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة) وتشمل الصفوف الأساسية (1-4) والمرحلة الأساسية العليا (التمكين) وتشمل الصفوف (5-10). في المرحلة الأساسية الدنيا على الطلبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس سنوات وثمانية أشهر وحتى 9 سنوات أي الصفوف (1-4). أما المرحلة الأساسية العليا فتتراوح أعمارهم ما بين (10-15) سنة أي الصفوف (5-10).

2. مرحلة التعليم الثانوي (الانطلاق): وتتكون من التعليم الأكاديمي والمهني وتشمل الصفوف (11-12)، وتتراوح أعمار طلبة هذه المرحلة ما بين (16-17) سنة. بالنسبة للتعليم الأكاديمي يجتاز الطالب في الصف الحادي عشر المباحث العلمية أو الأدبية وفقاً لقدراته الذاتية ويكمل دراسته حسب اختياره العلمي أو الأدبي في الصف الثاني عشر. أما

التعليم المهني فيشتمل على عدد من التخصصات منها التجاري والزراعي والصناعي والتمريضي والشرعي. ويعطى الطالب الذي ينهي دراسة الصف الثاني الثانوي (الثاني عشر) شهادة مدرسية تفيد انه قد أنهى 12 سنة دراسية وأكمل المرحلة الدراسية ضمن التعليم العام ويمكنه التقدم لامتحان شهادة الثانوية العامة.

أما أهم النتائج التي ظهرت أثناء مرحلة التشخيص فهي تأثر معدلات القبول للصف الأول الأساسي ومعدلات الالتحاق للمرحلة الأساسية في السنوات من 2000/1999 - 2001-2002 أي ما بعد بداية انتفاضة الأقصى: حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الأساسية من 97.5% في العام 2000/1999 إلى 98.2% في العام 2002/2001، وانخفض معدل القبول الإجمالي في الصف الأول الأساسي بشكل كبير جداً من 106.3% في العام 2000/1999 إلى 97.2% في العام 2002/2001، وتعتبر هذه النتائج من أهم التحديات التي ظهرت في المرحلة الثانية (تحديات التطوير التربوي).

أما أهم النتائج التي ظهرت في هذه المرحلة فيمكن تلخيصها كما يلي :
- مؤشرات تربوية عامة:

المؤشرات	2001/2002	2002/2003	2003/2004
مدارس	1918	2006	2109
شعب	25907	27261	28660
مجموع الطلبة	947299	984108	1017443
معدل الازدحام طالب / شعبة	36.6%	36.1%	35.5%
مجموع الطلبة في المرحلة الأساسية	869643	891799	916837
المعلمون	33857	35286	37210

ب. مؤشرات التعليم للجميع الخاصة بالتعليم الأساسي النظامي:

البيان	1999/2000	2000/2001	2001/2002
معدل القبول الإجمالي للذكور في الصف الأول الأساسي	107.3	101.0	97.6
معدل القبول الإجمالي للإناث في الصف الأول الأساسي	105.5	102.4	96.9
معدل القبول الإجمالي للجنسين في الصف الأول الأساسي	106.3	102.7	97.2
معدل القبول الصافي للذكور في الصف الأول الأساسي	103.8	98.0	92.6
معدل القبول الصافي للإناث في الصف الأول الأساسي	102.5	93.6	94.2
معدل القبول الصافي للجنسين في الصف الأول الأساسي	103.2	97.8	94.4
معدل الالتحاق الإجمالي للذكور في المرحلة الأساسية (10-1)	96.7	93.1	97.5
معدل الالتحاق الإجمالي للإناث في المرحلة الأساسية (10-1)	98.2	99.3	99.0
معدل الالتحاق الإجمالي للجنسين في المرحلة الأساسية (10-1)	97.4	98.2	98.2
معدل الالتحاق الصافي للذكور في المرحلة الأساسية (10-1)	92.3	91.9	93.3
معدل الالتحاق الصافي للإناث في المرحلة الأساسية (10-1)	93.4	94.0	94.2
معدل الالتحاق الصافي للجنسين في المرحلة الأساسية (10-1)	92.9	92.9	93.9
معدل طالب / معلم (المرحلة الأساسية)	32.1	31.6	27.7

ج. مؤشرات نوعية التعليم:

تم الاعتماد على نتائج اختبارات التحصيل في المواد الأساسية والتي طبقت على المستوى الوطني من قبل مركز القياس والتقويم كمؤشر على نوعية التعليم في المدارس الفلسطينية، والتي كانت كما يلي:

متوسط تحصيل طلبة فلسطين وفق متغير الصف والموضوع وسنة القياس

الصف	سنة القياس	اللغة العربية	الرياضيات	العلوم
الرابع	1999	53.9	38.7	39.7
السادس	1998	53.6	40.5	49.5
الثامن	2000	44.6	33.1	
العاشر	1999	51.5	29.9	

3. التسرب:

حدد مفهوم التسرب من المدارس الفلسطينية: بأنه الطالب الذي ترك المدرسة نهائياً خلال العام الدراسي ولم ينتقل إلى مدرسة أخرى، وفي حال انتقال طلبة صف معين من مدرسة إلى أخرى ولم يلتحقوا بالمدرسة الجديدة أي تسربوا في العطلة الصيفية، يسجل هؤلاء الطلبة على أنهم تسربوا من المدرسة المنقولين إليها.

يرجع التسرب من المدارس الفلسطينية إلى أسباب وعوامل عديدة، وفي كثير من الأحيان يصعب إرجاع التسرب إلى سبب واحد فقط بل إلى مجموعة من الأسباب تفاعلت معاً وأدت في النهاية إلى اتخاذ الطالب أو الطالبة قرار التسرب. ويمكن إرجاع التسرب إلى أسباب عديدة منها: أسباب اقتصادية والتي تتمثل بالفقر، الحاجة إلى تأمين لقمة العيش، عدم توفر فرص عمل للخريجين وتدني دخل الموظف. ومنها كذلك الأسباب الاجتماعية والتي تتمثل في العادات والتقاليد والمشاكل الأسرية. وأسباب تربوية تتمثل في ضعف الطالب وتأخره ورسوبه وتكرار ذلك. وأسباب نفسية تتمثل في القلق والاضطراب، وفقدان القدرة على الاعتماد على الذات وعدم الرغبة في الدراسة. وأسباب سياسية كالاقتتال ومقاومة الاحتلال وغيرها. وهناك أسباب أخرى تتعلق بالواقع التعليمي في المدارس ومنها سوء العاملة أو ممارسات خاطئة من قبل الإدارة أو المعلمين تجاه الطلبة... الخ، كما أن هذه الأسباب قد تختلف من وجهة نظر الطالب ومن وجهة نظر المعلم ومدير المدرسة وولي الأمر.

إن معدلات التسرب في المرحلة الأساسية تنخفض من 1.2 في العام 2001/2000 إلى 0.7 في العام 2003/2002، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد انخفض معدل التسرب من 4.5 في العام 2001/2000 إلى 3.1 في العام 2002/2001 ثم ارتفعت إلى 3.7 في العام 2003/2002.

معدلات التسرب في المدارس الفلسطينية حسب المرحلة للأعوام 2000/2001-2002/2003

السنة الدراسية	المرحلة		
	أساسي	ثانوي	جميع المراحل
2000/2001	1.2	4.5	1.5
2001/2002	0.8	3.1	0.9
2002/2003	0.7	3.7	1.0

4. تشخيص محو الأمية وتعليم الكبار:

تضمنت هذه المرحلة تشخيصاً لواقع محو الأمية وتعليم الكبار: فاحتوت تعريفاً للأمية من مصادر مختلفة وتقديراً في معدلات الأمية لفترات مختلفة، حيث وصلت نسبة الأمية إلى 11.6% من السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1997، ومن ثم تم عرض المضمون التربوي لهذا النوع من التعليم والجهات المشرفة عليه واستعراض لأهم المؤشرات التربوية: دارسين، عاملين، أعداد المراكز ... الخ ومن ثم عرض لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا النوع من التعليم.

4-1. المضمون التربوي لمحو الأمية وتعليم الكبار:

* مراكز محو الأمية الحكومية: تحت شعار (نحو غد بلا أمية)، وضعت وزارة التربية والتعليم العالي خطة للتوسع في مراكز محو الأمية في فلسطين ورصدت لها الموازنة الضرورية، وبدأت العمل منذ عام 1997 حيث قامت بإعداد المنهاج وتدريب العاملين. وفي عام 1998 افتتحت الوزارة حوالي 15 مركزاً تجريبياً لمحو الأمية وتعليم الكبار في محافظات فلسطين، ضمت 32 شعبة دراسية شملت كلا الجنسين الذكور والإناث وبأعداد متقاربة، وبلغ مجموع عدد الدارسين في البرنامج 679 دارساً ودارسة. توالى ارتفاع عدد المراكز سنة بعد أخرى إلى أن وصل العدد إلى 58 مركزاً تضم 91 شعبة دراسية (للذكور 31 شعبة والإناث 60 شعبة) وعدد الدارسين 1684 دارساً ودارسة (الدارسون 590 والدارسات 1094) في العام 2002/2001، كما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية 92 معلماً ومعلمة منهم إناث 59 معلمة.

* مراكز محو الأمية التابعة للمنظمات غير الحكومية: بلغ عدد هذه المراكز 33 مركزاً في عام 1999/2000، ضمت 68 شعبة دراسية و1261 دارساً ودارسة، ارتفع عدد المراكز عام 2000/2001 إلى 51 مركزاً ضمت 780 دارساً ودارسة. وفي عام 2002/2001 كان التوسع أفقياً حيث كان هناك 99 شعبة دراسية ضمت 938 دارساً ودارسة

تتركز مراكز محو الأمية التابعة للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، عدد المراكز فيه 38 مركزاً من أصل 40 مركزاً، في الضفة الغربية يوجد مركزان لا يتجاوز عدد الدارسين فيهما 44 دارساً.

4-2. المؤثرات الأساسية لتعليم الكبار للعام 1999/1998:

معدل القرائية بين السكان ضمن فئة العمر (15-24): يمثل هذا المؤشر عدد الأشخاص المنتمين إلى فئة العمر 15-24 سنة الذين يمكنهم قراءة بيان موجز بسيط عن حياتهم اليومية وكتابته وفهمه مقسوماً على عدد السكان في فئة العمر ذاتها، لفئة العمر هذه معنى خاص حيث إنه يعكس النتائج التي أسفرت عنها مؤخراً جهود عملية التعليم الأساسي فهو مقياس موجز لفعالية نظام التعليم الأساسي. وقد بلغ معدل القرائية 97%، بلغ عند الذكور 96.9% والإناث 97.2%.

1. معدل القرائية بين الكبار للعمر 15 سنة فأعلى: هذا المؤشر يمثل النسبة المئوية

للسكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق الذين يمكنهم قراءة بيان بسيط عن حياتهم اليومية وكتابته وفهمه وبوجه عام يتضمّن مصطلح القرائية: (القرائية الحسابية والقرائية اللغوية). القرائية الحسابية: هي القدرة على إجراء عمليات حسابية بسيطة. ويعكس معدل القرائية لدى الكبار التحصيل المتراكم للتعليم الابتدائي، وبرامج محو الأمية بين الكبار. بلغ معدل القرائية لهذه الفئة لدى الجنسين 86.4%، عند الذكور أعلى منها عند الإناث، للذكور 92.2% والإناث 79.7%.

2. معدل تعادل القرائية بين الكبار: ويمثل نسبة معدل القرائية لدى الإناث إلى معدل

القرائية لدى الذكور عند الفئة العمرية 15 سنة فأعلى وتبلغ 86.4%. ويقيس هذا المؤشر التقدم المحرز نحو تكافؤ الجنسين في القرائية ومستوى فرص التعلم المتاحة للنساء بالمقارنة مع فرص التعلم المتاحة للرجال.

5. تشخيص التعليم المستمر:

تم استعراض نتائج تشخيص التعليم المستمر تبعاً للجهة المشرفة عليه: وزارة العمل، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، والمراكز الثقافية. وفي كل نوع من هذه الأنواع تم عرض المضمون التربوي للتعليم، البرامج المقدمة، ومؤشرات وإحصائيات حول الملتحقين والخريجين والعاملين ... الخ وفي النهاية تم عرض المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم المستمر. ويمكن تصنيف التعليم المستمر إلى قسمين رئيسيين حسب الجهة المشرفة وما تقدمه من برامج تعليمية:

* التعليم والتدريب المهني والحرفي: والذي تشرف عليه عدد من الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل: وزارة العمل، الشؤون الاجتماعية، هيئة الأسرى والمحررين، الجامعات ووكالة الغوث، المراكز الثقافية الخاصة، بالإضافة إلى المؤسسات التربوية المختلفة.

* التعليم العام: وتنفذه بشكل رئيسي المراكز الثقافية، الجامعات، المؤسسات التربوية غير الحكومية، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

ويعتبر هذا التعليم مكملاً أساسياً للتعليم الرسمي وعنصراً رئيسياً في التعامل مع عملية التغيير الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يكون مجالاً تربوياً بحد ذاته، حيث يبنى التعليم المستمر على المعرفة والمهارات والخبرة المسبقة للأفراد، ويهدف إلى تحقيق الاحتياجات الفردية والمهنية والاجتماعية. وتختلف برامج التعليم المستمر من حيث مدتها، ويقوم بتقديم أهداف مختلفة، بما فيها الجامعات المختلفة.

أ- التدريب والتعليم المهني والحرفي التابع لوزارة العمل:

انتقلت مسؤولية مراكز التدريب المهني منذ 1995/9/10 إلى وزارة العمل الفلسطينية التي سعت إلى جعل نظام التدريب الفلسطيني فعالاً وكفوفاً ومرتبطةً باحتياجات سوق العمل، ولتحقيق ذلك تم تأسيس مجلس استشاري يمثل جميع الأطراف ذات الصلة بالتدريب المهني والحرفي، وتقسم هذه الدورات إلى قسمين:

- 1- الدورات الصباحية: بلغ مجموع الدورات في هذه المراكز (92) دورة وبلغ عدد المتدربين في هذه المراكز في العام 1999 (1772) طالباً وطالبة تخرج منهم 1231 طالباً وطالبة، وبلغ عدد المتسربين 546 طالباً وطالبة. أي بنسبة 30.7%.
- 2- الدورات المسائية: بلغ عدد المراكز التي تعمل في الفترة المسائية (9)، وبلغ مجموع الدورات في عام 2000/1999 (57) دورة وكان عدد المتدربين في هذه الدورات 1369 تخرج منهم 1355 طالباً وطالبة، وبلغ عدد المتسربين 14 طالباً وطالبة أي بنسبة 1%.

ب- التدريب والتعليم المهني التابع لهيئة شؤون الأسرى والمحررين:

تشكل برنامج تأهيل الأسرى والمحررين في عام 1995 بتمويل أوروبي، وذلك بهدف رعاية وتأهيل الأسرى المحررين من المعتقلات الإسرائيلية. وقد ساهم هذا البرنامج في تمويل التعليم لعدد كبير من الأسرى المحررين، وكذلك التدريب المهني لآلاف الأسرى في مجالات عدة مثل: النجارة، الحدادة، الألمنيوم، قيادة المركبات، كمبيوتر، مدربين وغيرها..

وفي عام 1999 أنشئت كلية أبو جهاد بفروعها الثمانية المنتشرة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لتتولى عملية التدريب والتأهيل. وقد كان عدد المتخرجين من التدريب المهني تحت إشراف هيئة الأسرى والمحررين من العام 1995-2002 (8730) خريجاً معظمهم من الأسرى المحررين.

بلغ عدد الخريجين في هذه المراكز في العام 1999/2002 (8730) خريجاً معظمهم من الأسرى والمحررين حيث وصل عدد الخريجين في العام 2002/2001 إلى 147 ملتحقاً و10 خريجين فقط بسبب الأوضاع السائدة في فلسطين وصعوبة الانتقال والحركة إلى مراكز التدريب.

ج- التعليم والتدريب المهني الذي تشرّف عليه المؤسسات المجتمعية والمراكز الثقافية:

تنتشر المراكز الثقافية في أرجاء الوطن وخاصة في المدن الرئيسية بشكل كبير ويقبل عليها الطلبة من مختلف الأعمار وقد ازداد هذا الإقبال بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين. إن هذا التوسّع لم يواكبه الاهتمام الكافي من قبل الجهات الرسمية، بالرغم من أنها تلعب دوراً مهماً في رفد سوق العمل بأيدٍ عاملة مدربة وخاصة إذا احسن استثمارها وأعطيت الاهتمام الذي يليق بها. إن هذا القطاع لا يزال يعتبر من القطاعات المنسية والمجهولة من قبل الجهات الرسمية ومتخذي القرار، حيث لا تنشر عنه البيانات ولا تعد دراسات تبحث في نوعية المهارات والمعارف التي تقدمها للمنتفعين، ومدى مواكبتها لسوق العمل ومدى تقبل سوق العمل للخريجين من هذه المراكز. خاصة أن هذا القطاع قد أخذ حيزاً مهماً في الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم (2000-2004).

تصنّف المراكز الثقافية ضمن التعليم غير النظامي وهي تقدم دورات في أي نوع من أنواع المهارات والمعارف للمنتفعين. تتحدّد مجالات الدورات وفق الطلب عليها من المتحقّين بهذه المراكز. وتفاوتت مدد الدورات التدريبية باختلاف نوع المجال وحسب تقديرات أصحاب هذه المراكز حيث لا توجد مدد محددة، كما لا توجد جهة إشراف رسمية تراقب أنشطتها عن كثب وتتابع نوعية التعليم المقدم للمنتفعين، وشروط الالتحاق وأعمار المتحقّين ومدد الدورات وغيرها. تحصل هذه المراكز على رخصة مزاولة المهنة من وزارة التربية والتعليم وتعطى هذه الرخصة في أغلب الأحيان بصورة تلقائية. يحصل المتحقّق على شهادة تثبت التحاقه بالدورات. بلغ عدد المراكز الثقافية 320 مركزاً في العام 2001/2000 وعدد المتحقّين فيها 29200 طالب وطالبة، يدرس فيها 1964 معلماً ومعلمة.

تحديات التطوير التربوي:

تسعى الخطة الوطنية الفلسطينية للتعليم للجميع إلى تحقيق الأهداف العامة، والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات والمجتمعات الدولية في المنتدى العالمي للتربية في دكار / السنغال في العام 2000؛ وتمهيداً لتحديد الأهداف والاستراتيجيات والبرامج الإجرائية وإدراجها في الخطة التنفيذية الوطنية التي ستحدد معالم جودة التعليم الأساسي بحلول عام 2015 فقد استخلصت مجموعة من التحديات الوطنية المرتبطة بالأهداف المعلنة من تشخيص أربعة قطاعات فرعية في نظام التعليم النظامي وغير النظامي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، ومحو الأمية، والتعليم المستمر. وستكون هذه التحديات بمثابة البوصلة لصياغة الأهداف العامة والخاصة وتحديد الأولويات ضمن إطار الأهداف الستة المعلنة للتعليم للجميع (2000).

وحرصاً على تعميم رعاية الطفولة المبكرة، انسجماً لما ورد في الهدف الأول الذي ينص على توسيع وتحسين العناية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً فإن التشخيص لواقع هذا القطاع على المستويين المجتمعي

والنظامي قد انبثقت منه عدة تحديات ونقاط ضعف تعيق تحقيق هذا الهدف، من أهمها:

1. تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة بقطاع الطفولة المبكرة من أجل إعداد الخطط الاستراتيجية الوطنية.
2. تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، التعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه.
3. تفعيل وتوسيع دور وزارة التربية والتعليم العالي الرسمي في مراقبة نوعية التعليم، وتدريب المربيّات، وتحديث المنهاج وتوحيده.
4. إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية كالحمد من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج توعية الآباء والأمهات.
5. تفعيل دور المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلبة في صياغة برامج تربوية للطفل.
6. رفع معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال من 29.0% في العام 2003/2004 إلى 100% مع نهاية الخطة.
7. زيادة حصة وزارة التربية في توفير فرص الالتحاق للأطفال في المرحلة التمهيديّة.
8. توحيد رؤية القطاعات المختلفة لمفهوم الطفولة المبكرة من منظور شمولي تكاملي.
9. إيجاد مؤشرات مرجعية على المستوى الوطني لرصد واقع الطفولة عبر القطاعات من منظور شمولي تكاملي: صحة/ ثقافة / إعلام / تشريع.
10. التقييم التكويني والبحث الإجرائي لتقييم الواقع وتعميم مبادئ النهج الشمولي عبر القطاعات العاملة في مجال الطفولة المبكرة.

واسترشاداً بالمبادئ التي ترعى تأمين فرص الالتحاق المتكافئة والإلزامية للجنسين في التعليم الأساسي المتضمنة دلالتين: دخول المدرسة وزيادة القدرة الاستيعابية للصف الأول، والبقاء في التعليم الأساسي، انسجاماً لما في الهدفين: الثاني: (العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية)، والخامس: إزالة اوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع في تعليم أساسي جيد، فإن نتائج التشخيص للواقع التربوي لم تصنف فلسطين ضمن الدول التي تتسع فيها الفجوة بين فرص الالتحاق بين الجنسين، إلا أن التحدي يكمن في الحفاظ على هذا التكافؤ في السنوات اللاحقة، وفي مواجهة

التحديات التي تعيق تحقيق الهدف الثاني، من خلال:

1. توفير أبنية مدرسية إضافية تستجيب للمواصفات والمعايير التربوية الحديثة في بيئتها الفيزيائية واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وترسيخ التوزيع العادل بما يتناسب مع التجمعات السكانية ومواقع الجذب السكاني، وتوفير الوسائل التعليمية العلمية والتجهيزات التقنية ووسائل للأنشطة غير المنهجية لجميع الطلبة بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة؛ حيث إن هنالك أقل من نصف المدارس الحكومية لا تمتلك غرفاً غير صفية (للمكتبات والمختبرات العلمية والحاسوب والرياضة والمرشد)، وان هنالك انخفاضاً في عدد مدارس الضفة الغربية التي تمتلك غرفاً غير صفية (للإدارة والمعلمين والخدمات والرياضة) عما كان عليه في العام الماضي بسبب تحويل هذه الغرف إلى غرف صفية كنتيجة للنقص في عدد الغرف الصفية، وقد بلغ عدد المدارس التي تداوم على فترتين بإدارتين مستقلتين ما يقارب 80 مبنىً يداوم فيها 160 مدرسة أي ما يعادل 11.4% من المدارس الحكومية.
2. إعادة تفعيل دور القطاع الخاص في دعم المسيرة التعليمية؛ حيث إن نسبة المدارس الخاصة قد بلغت 12.5% ونسبة طلبتها حوالي 6% من مجموع الطلبة والمدارس.
3. رفع معدل القبول الإجمالي للصف الأول الأساسي من 94.0% في العام 2002/2001 إلى 100% مع نهاية الخطة.
4. رفع معدل الالتحاق الإجمالي للصفوف (1-10)، من 95.9% في العام 2002/2001 إلى 100% مع نهاية الخطة 2015.
5. تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في استيعاب الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة النظامية.

ووعياً بأهمية مواكبة التطورات الحضارية والتفجّر المعرفي في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية المستدامة، فإن نتائج التشخيص لبعض برامج التعليم المستمر غير النظامية، وكذلك نتائج التشخيص للطفولة المبكرة قد رصدت بعض التحديات التي تستدعي وضع الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع موضع اهتمام، والذي ينص على: (ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة)، وأهم هذه التحديات:

1. غياب خطة وطنية موحدة لبرامج التعليم المستمر الحكومية والأهلية التي تستجيب لمتطلبات واحتياجات السوق المحلية والحدّ من الفائض في عدد الخريجين في عدد من التخصصات؛ حيث إن 42.2% فقط من الخريجين يجدون عملاً في السنة الأولى لتخرجهم.

2. رفع مستوى الوعي بطبيعة الحياة الداخلية للطفل وتهيئة الظروف المواتية لازدهارها.
3. تمكين الأسرة والمؤسسات والمجتمع من مواجهة الظروف الحالية المحيطة بالطفل.
4. تحسين وتنشيط نوعية التفاعل بين الكبار والصغار وبين الصغار أنفسهم.
5. تغيير اتجاهات الكبار نحو الصغار
6. تطوير مواد ثقافية موجهة للطفل.
7. تنمية اعتزاز الطفل بلغته الأم.
8. تعزيز قدرة الوالدين والعاملين مع الأطفال على إكساب الأطفال مهارات الحياة.

إن قرارات مؤتمرات التعليم للجميع لم تصنف فلسطين من ضمن الدول التي تستفحل فيها ظاهرة الأمية، إلا أن الدراسات الأولية قد أوصت بسد منبع الأمية بصفتها الرصيد السلبي لمخرجات التعليم الأساسي، ووضعها ضمن أولويات الخطة الوطنية للتعليم للجميع؛ للتقليل من نسبة الأمية والتسرب وإعادة دمج المتسربين في النظام التعليمي؛ انسجاماً لما ورد في الهدف الرابع: (تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو الأمية وتعليم الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار)، ولذا فإن تحقيق هذا الهدف قد يواجه بعض التحديات، منها:

1. التخطيط الاستراتيجي لعملية محو الأمية وتعليم الكبار الأبجدية، والحضارية (كالتنمية الحياتية للأسرة) والوظيفية؛ لتحضير خطة وطنية شاملة تتضمن صياغة خطط تنفيذية واستراتيجيات، وسياسات مستقبلية وتشريعات وقوانين؛ لتنظيم حملة شاملة لمحو الأمية بكل أشكالها.
2. تشخيص المستوى الحقيقي للأمية وتحديد التجمعات والفئات السكانية المستهدفة؛ لعدم توفر دراسات سابقة أو حديثة، وان توقّرت فإنها إما أن تكون عينات ليست ممثلة أو استطلاعية أو دراسات مسحية شاملة ولكنها لا تمثل الواقع الحقيقي للأمية؛ بسبب اعتمادها على متغير واحد من تعريف اليونسكو للأمّي ألا وهو عدد السنوات المدرسية اللازمة للتحرر من الأمية الأبجدية ولم تبحث متغير امتلاك المهارات الأساسية الثلاث (القراءة والكتابة والحساب) من خلال اختبار عينات ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام أدوات لقياس المهارات (اختبارات المستوى المقننة)؛ لخصوصية الظروف التي مرّ بها النظام التربوي الفلسطيني عبر سنوات طويلة؛ مما يعيق تطبيق تعريف اليونسكو للأمّي ولعدد السنوات المدرسية للتحرر من الأمية على هذا النظام التربوي الفلسطيني؛ إذ بلغت نسبة النجاح لطلبة الصف الرابع (عدد السنوات المدرسية للتحرر من الأمية) في اللغة العربية (58.8) وفي الرياضيات (28.7) خلال العام 1999 .
3. توفير الدعم الكافي لتنفيذ الحملات والخطط الوطنية الشاملة لمحو الأمية وإدراج هموم

الأميين ضمن الخطط الوطنية التنموية كمكافحة الفقر وبرامج التوعية للمرأة.

4. إعادة دمج الأميين والمتسربين من مراكز محو الأمية في ركب التعليم عبر تطوير نظام للحوافز والدوافع للتقليل من إحجام الدارسين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية أو التسرب منها، وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما تم الربط بين البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات والوزارات الحكومية والأهلية وبين محو الأمية الأبجدية من خلال تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية الأبجدية والحضارية من مختلف المؤسسات ذات العلاقة.

5. تحديث وتطوير مناهج الكبار بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات الدارسين الفلسطينيين.

انطلاقاً من أهمية تطوير نوعية التعليم والتعلم بما يتناسب مع الهدف الذي ينص على: (تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة) فان نتائج التقييم لبعض معالم نوعية التعلم قد كشفت أن تحسين نوعية التعلم يشكل تحدياً أساسياً لتطوير النظام التربوي الفلسطيني، وأهم هذه التحديات:

1. رفع المؤهلات العلمية للمعلمين بصفقتهم محور العملية التعليمية التعلمية لتسيير عملية الإصلاحات التربوية ومواجهة الصعوبات التي يواجهها النظام التربوي خصوصاً خلال فترة الطوارئ التي تمر بها المنطقة من إغلاق ومنع التجوال التي تتطلب تواجد نسبة من الكفاءات البشرية في كل منطقة وقرية ومخيم تمهيداً لتطبيق بعض مبادئ القيادة التربوية التحويلية التعاونية التي تقتضي مشاركة المعلمين في اتخاذ القرار ضمن إطار الإدارة المستندة على المدرسة؛ حيث بلغت نسبة المعلمين من حملة الدبلوم المتوسط 38.5% من مجموع المعلمين، وحملة البكالوريوس 51.4%، ولم تتجاوز نسبة حملة الماجستير 2% خلال العام (2001-2002).
2. خفض معدل الازدحام التدريسي كما تقتضيه بنود الخطط التطويرية؛ حيث وصلت إلى 27 طالباً/معلم في المدارس الحكومية و37 في الوكالة خلال العام 2002 مع العلم أن المتوقع في الخطة الخمسية هو 24.4 في المدارس الحكومية لنفس العام.
3. تطوير وتحديث أساليب وسياسات واستراتيجيات برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة وقبلها بمن فيهم معلمو ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تستجيب لاحتياجات نظريات التعلم الحديثة وأساليبها، ومتطلبات الإصلاح التربوي في عناصر العملية التعليمية، وتقييم اثر التدريب.
4. استبدال أساليب الإشراف التربوي التقليدية بأساليب مشتقة من أساليب الإشراف العلاجي بصفته يستجيب إلى الإصلاحات التربوية في أساليب التدريس الحديثة، ويعزز مبادئ الإدارة المدرسية التعاونية المستندة على المدرسة.

5. تطوير الكوادر البشرية الإدارية على كل المستويات (المدرسة والمديريات والوزارة في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة).
6. رفع مستوى تحصيل الطلبة في المواد الأساسية؛ حيث بلغ متوسط تحصيل الطلبة في فلسطين في مادتي الرياضيات واللغة العربية للصف الثامن (33.1، 44.5) على الترتيب خلال العام (2000)، والصف العاشر (51.5) في اللغة العربية و(29.9) في الرياضيات خلال العام (1999).
7. استحداث برامج تربوية علاجية وإرشادية وصحية وأنشطة للطلبة لمواجهة ظروف الطوارئ ومعالجة آثارها على الطلبة.
8. تفعيل دور وسائل الإعلام والنشر في التربية والتعليم كبرامج التعلم عن بعد، والبرامج الإرشادية والتوعوية والتثقيف الصحي والتربوي.
9. تفعيل برنامج الإرشاد التربوي في المدارس من خلال: بناء نظام إشراف مهني متخصص، توفير مرشد تربوي لكل مدرسة من المدارس الحكومية، وتطوير استراتيجية لتدريب وتأهيل طاقم المرشدين وتوفير غرفة لكل مرشد تربوي، وتطوير قسم للصحة النفسية في كل مديرية.
10. تحديث وتطوير أساليب واستراتيجيات القياس والتقويم التربوي للعملية التعليمية التعليمية.
11. رفع معدل المشرفين التربويين بالنسبة لعدد المعلمين (معلم / مشرف).
12. تطوير معايير لتحديد من هو المعلم المؤهل وفق الكفاءات التربوية.
13. تفعيل استخدام التقنيات التربوية في التعليم والتعلم خاصة مختبرات الحاسوب والمختبرات المدرسية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين النوعية باعتبار الحاسوب وسيلة تعليمية.
14. تطوير الخدمات الصحية المدرسية: توفير خدمات علاجية ووقائية مجانية لجميع الطلبة وتفعيل التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بالصحة (الحكومية وغير الحكومية). وتطوير نظام معلومات صحي ونظام تقصّ ونظام للرصد الوبائي، ومواجهة مشكلة التغيرات الابدولوجية (نسب انتشار الأمراض ومسبباتها)، تطوير قوانين وأنظمة خاصة بالصحة المدرسية والإرشاد التربوي.
15. تطوير البيئة الصحية والمرافق المدرسية: حيث أثبتت الدراسة المسحية (2002) لأوضاع المرافق الصحية في المدارس أن معدل عدد الطلبة /جلسة صحية هي (58 طالباً / جلسة) بالمقارنة مع المستوى العالي (20 طالباً / جلسة) والوطني 40 طالباً / جلسة)، و23% من المدارس لا تصلها المياه عبر شبكة عامة، 47% من المقاصف لا يوجد تصريف صحي لمياهها، 67% من المدارس لا توفر صابوناً على مغاسلها.

التقرير الموجز

إن غياب الاستقرار السياسي والأمني في ظل الظروف الراهنة إبتداء من العام الدراسي 2000/2001 والذي تركز على الاعتداء على الطلبة وقصف المدارس ومنع التجوال وإغلاق المناطق؛ أثار احتياجات جديدة دخيلة على الخطط التطويرية للوزارة والتي زادت الهدر الاقتصادي والبشري كالبرامج الإرشادية والعلاجية والوقائية للطلبة والجرحى وخطط طوارئ متعددة.

التقرير الموجز

